

وبناء على تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 016/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 25 من جمادى الآخرة 1443 (28 يناير 2022)، المتعلق بإحداث منشأة مشتركة مملوكة مناصفة بين كل من شركة «OCP SA» وشركة «Hubei Forbon Technology Co.Ltd» ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/017 بتاريخ فاتح رجب 1443 (3 فبراير 2022) والقاضي بتعيين السيدة جهان بنيس مقررة في الموضوع، طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 28 من رجب 1443 (2 مارس 2022)، والذي يمنح أجل (7) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية وهي سوق الأسمدة الكيماوية وسوق الخدمات الاستشارية الموجهة للفلاحين، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 29 من رجب 1443 (3 مارس 2022) ؛

وحيث إن ملف تبليغ عملية التركيز الحالية اعتبر كاملا بتاريخ 29 أبريل 2022 ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 11 من شوال 1443 (12 ماي 2022) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولاسيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع عقد تم إبرامه من قبل الأطراف المعنية بتاريخ 17 دجنبر 2020، ممّا يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

قرار لمجلس المنافسة عدد 44/ق/ 2022 صادر في 11 من شوال 1443 (12 ماي 2022) المتعلق بإحداث منشأة مشتركة مملوكة مناصفة بين كل من شركة «OCP SA» وشركة «Hubei Forbon Technology Co.Ltd» .

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 11 من شوال 1443 (12 ماي 2022)، طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر والمتمثل في تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.653 المذكور أعلاه؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز، هي :

- شركة «OCP SA» وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي ويتواجد مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء، وتعتبر شركة رائدة عالميا في إنتاج الفوسفات والأسمدة ؛

- وشركة «Hubei Forbon Technology Co.Ltd» ذات المسؤولية المحدودة يتواجد مقرها الاجتماعي بالصين، ولديها فروع في مجموعة من الدول وتنشط في مجال الحلول والخدمات التقنية للزراعة العالمية من خلال فرق البحث والتطوير والتكنولوجيا والإنتاج والمبيعات، كما تعتبر شركة رائدة في مجال إنتاج مضافات الأسمدة والأسمدة ذات القيمة المضافة على مستوى العالمي، كما أنها تنشط في مجال الزراعة الذكية. وتتوفر شركة «Hubei Forbon Technology Co.Ltd» على فرع مملوك لها بالكامل وهو شركة «Forbon Technology Africa Holdings SARL AU» المختصة، حسب ما ورد في سجلها التجاري، في مجال تنسيب وإدارة الأوراق المالية لمراقبة الشركات. وتجدر الإشارة إلى ان هذه الأخيرة ليس لها أي نشاط حالي بالمغرب ؛

- والمنشأة المشتركة : التي سيكون مقرها الاجتماعي ب هونغ كونغ، وستتخذ شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة، وسيتم إحداثها من قبل الشركتين المؤسسيتين المذكورتين أعلاه والتي ستخضع لمراقبتهما المشتركة بنسبة 50% من حصص الرأسمال لكل واحدة منهما. وستمتلك المنشأة المشتركة بدورها شركة تابعة تعمل على مستوى السوق الصينية. كما ستنتشط المنشأة المشتركة وفرعها في مجالات البحث والتطوير المتعلقة بإنتاج الأسمدة ومنح التراخيص من نوع «Foreground IP» وتقديم الخدمات الاستشارية وبيع وتوزيع المنتجات التي تطورها كل من شركة «OCP SA» وشركة «Hubei Forbon Technology Co.Ltd» بالصين ؛

وحيث إنه حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسة الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ تهدف من خلال المشروع المشترك إلى إقامة شراكة عالمية لتطوير أجيال جديدة من الأسمدة والحلول الرقمية للزراعة والاستفادة من الفرص المهمة التي توفرها المنظومة الصينية في مجال البحث، لاسيما في ميدان الزراعة الذكية ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العقد المبرم من قبل الأطراف المعنية ينص على أن المنشأة التي سيتم إحداثها بموجب هذه العملية ستخضع للمراقبة المشتركة من قبل شركتي «OCP SA» و «Hubei Forbon Technology Co.Ltd» ؛

وحيث إن هذه العملية تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه، عندما تقوم هذه الأخيرة بشكل دائم بكافة مهام كيان اقتصادي مستقل، مما يستوجب توفر ثلاثة شروط : أولا، أن تكون المنشأة المشتركة خاضعة للمراقبة المشتركة من طرف كل مساهمها؛ ثانيا، أن تعمل بطريقة مستدامة؛ ثالثا، أن تؤدي جميع وظائف كيان اقتصادي مستقل ؛

وحيث إن المنشأة المشتركة ستخضع للمراقبة المشتركة لمساهمها، وبالتالي فإن الشرط الأول السالف الذكر قد تم استيفاؤه ؛

وحيث إنه يستفاد من ملف التبليغ أن المنشأة المشتركة التي سيتم إحداثها ستعمل بشكل دائم في السوق، وبذلك فإن الشرط الثاني المتعلق باشتغال المنشأة المحدثة بطريقة مستدامة يكون قد استوفي كذلك ؛

وحيث إن مجلس المنافسة يعتمد في تحديد وظائف كيان اقتصادي مستقل على ثلاثة معايير مجتمعة: أولا، أن تتوفر المنشأة على الموارد المالية والبشرية اللازمة لاشتغالها باستقلالية عن الشركات الأم؛ ثانيا، ألا يقتصر إحداث هذه المنشأة على إنجاز مشروع واحد ومحدد؛ ثالثا، أن تكون المنشأة المشتركة غير تابعة كلياً للشركات الأم من حيث التمويل والتسويق ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق ملف التبليغ واعتمادا على نتائج مسطرة التحقيق، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ تستوفي الشروط المتطلبية لممارسة الكيان الاقتصادي المستقل بشكل دائم ؛

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 016/ع.ت.إ/2022، بتاريخ 25 من جمادى الآخرة 1443 (28 يناير 2022) يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بإحداث منشأة مشتركة مملوكة مناصفة بين كل من شركة «OCP SA» وشركة «Hubei Forbon Technology Co.Ltd».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 11 من شوال 1443 (12 ماي 2022)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، والسيدة جيهان بن يوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، عبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

عبد الغني أسنينة.

حسن أبو عبد المجيد.

جيهان بن يوسف.

عبد اللطيف المقدم.

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة واعتماداً على الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتماداً على نتائج مسطرة التحقيق فإن سوق المنتجات والخدمات المعنية بهذه العملية هما: (أ) سوق إنتاج الأسمدة الكيماائية و (ب) سوق تقديم الخدمات الاستشارية الموجهة للفلاحين بشقيها الرقمي وغير الرقمي ؛

وحيث إنه بالنظر إلى طبيعة الطلب والعرض داخل السوقين كما تم تعريفهما، فإن السوق الجغرافية المعنية بهما هي ذات طابع عالمي، مع إمكانية ترك تحديد أسواق المنتجات والخدمات والسوق الجغرافية مفتوحة دون حاجة لاعتماد تقسيم أدق وذلك بالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث أثارها على المنافسة ؛

وحيث إن أنشطة البحث والتطوير في مجال إنتاج الأسمدة التي تقوم بها شركة «OCP SA» على مستوى السوق الوطنية غير موجهة للعملاء، وتبقى مخصصة لتلبية احتياجاتها الداخلية، كما أنها لا تقدم أية خدمات استشارية للمزارعين باستثناء تلك المقدمة مجاناً في إطار «مبادرة المثمر» التي أطلقتها الشركة لفائدة الفلاحين في إطار الدعم لفلاحة مستدامة ؛

وحيث إن نشاط شركة «Hubei Forbon Technology Co.Ltd» في السوق المغربية ينحصر في بيعها لشركة «OCP SA» التي تعتبر زبوناً الوحيد، مضافات الأسمدة وخلطات الأسمدة وخدمات اختبار التربة وغيرها من المنتجات والخدمات الزراعية ذات الصلة ؛ وحيث إنه حسب ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المعنية، فإن أنشطة المنشأة المشتركة التي سيتم إحداثها من قبل الشركتين المؤسستين ستوجه بالأساس إلى السوق الصينية وبالتالي فإن السوق الوطنية لن تتأثر على المدى القريب، بعملية التركيز الحالية ؛

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، يتبين أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي مقيد للمنافسة في السوق الوطنية أو في جزء مهم منها،

